الأمم المتحدة

DP/FPA/2013/15

Distr.: General
7 August 2013
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣

٩ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، نيويورك

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

صندوق الأمم المتحدة للسكان – الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

صندوق الأمم المتحدة للسكان

الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤–٢٠١٧

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا – مقدمة

١ – نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في نسخة مسبقة من تقرير المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤–٢٠١٧ (DP/FPA/2013/14). وفي أثناء نظرها في التقرير، اجتمعت اللجنة بالمدير التنفيذي، ونائب المدير التنفيذي لشؤون البرامج والإدارة، ونائب المدير التنفيذي لشؤون الإدارة، وممثلين آخرين، الذين قدموا معلومات وتوضيحات إضافية.

ثانيا – الميزانية المتكاملة المقترحة للفترة ٢٠١٤–٢٠١٧

الشكل وطريقة العرض

٢ – تشير اللجنة الاستشارية إلى أن المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أدخلوا مفهوم الميزانية المتكاملة رسميا في إطار المقررات المتعلقة بميزانيات الدعم لفترة السنتين

030913 270813 13-42314X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٢٠١٠-٢٠١١، حيث طُلب من المنظمات أن تضع ميزانية واحدة متكاملة لكل منظمة ابتداءً من عام ٢٠١٤ (المقرر ٢٠٠٩/٢٦، الفقرة ١٦). وأشير في التقرير إلى أن اقتراح الميزانية المتكاملة، عملا بقرار المجلس ٢٠١٠/٢، وُضع على أساس تنقيح ومواءمة تصنيف الأنشطة والتكاليف المرتبطة بها، ووضْع إطار متوائم لميزنة قائمة على النتائج بالنسبة لنتائج الإدارة، واستعراض لمنهجية استرداد التكاليف ومعدلاته، ونموذج أولي لميزانية متكاملة (DP/FPA/2013/14، الفقرة ٢). وتلاحظ اللجنة أن الميزانية المتكاملة للصندوق، وفقا لقرار المجلس ٢٠٠٩/٢٧، تغطي فترة مدتها أربع سنوات تتزامن مع فترة الخطة الاستراتيجية (DP/FPA/2013/12)، خلافا للميزانيات المؤسسية وميزانيات الدعم السابقة، التي كانت تعد لفترات السنتين. وأشير في التقرير إلى أن القوة الدافعة وراء الانتقال إلى ميزانية متكاملة هي النظر في تقديم اقتراح للتمويل يشمل جميع فئات تكاليف المنظمة ونتائجها ضمن إطار متكامل واحد، خلافاً للممارسة السابقة المتعلقة بتقديم اقتراح لميزانية مؤسسية لا تربط النتائج والموارد بالتكاليف المصنّفة على أنها ''برامج'' (DP/FPA/2013/14، الفقرة ٣).

٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا أن عرض احتياجات صندوق الأمم المتحدة للسكان جرت مواءمته مع عرض احتياجات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف في ما يتعلق بخطة الموارد المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وأن تخصيص الموارد في الصندوق يعرض لأول مرة وفقا للنتائج الإنمائية الأربع ونواتج الفعالية والكفاءة التنظيمية الثلاث، في سياق إطار النتائج المتكامل (DP/FPA/2013/14، الفقرات ٦-١٢). ويربط التقرير عملية تخصيص الموارد على مستوى عال بنتائج الميزنة القائمة على النتائج في الخطة الاستراتيجية حسب الاحتياجات من الموارد، وحسب مصدر التمويل. (المرجع نفسه، الجدول ٢).

٤ - وترحب اللجنة الاستشارية بما أحرزه صندوق الأمم المتحدة للسكان من تقدم في عملية مواءمة الميزانية، بما في ذلك تحسين المواءمة بين الموارد والخطة الاستراتيجية.

الموارد المتوقعة

٥ - توفر الميزانية المتكاملة المقترحة الموارد للنتائج الإنمائية ولنواتج الفعالية والكفاءة في المنظمة، في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بما في ذلك الموارد العادية والموارد الأخرى. ووفقا لما ورد في التقرير، فإن النصيب الأكبر من موارد الصندوق سوف ينفق على البرامج القطرية، حيث سيخصص من خلال نظام تخصيص الموارد (DP/FPA/2013/14، الفقرة ١٨).

٦ - ووفقا لخطة الموارد المتكاملة الموجزة في الجدول ١ من التقرير، فإن مجموع الموارد المتوقعة (الموارد العادية والموارد الأخرى) لفترة السنوات الأربع، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، يبلغ ٤ ٥٤١,٣ مليون دولار يشمل رصيدا افتتاحيا قدره ٢١٤,٣ مليون دولار، وإيرادات

يبلغ مجموعها ٤ ٣٤٦,٧ مليون دولار، مطروحا منه تسديدات الضرائب البالغة ١٩,٧ مليون دولار. ويعكس مجموع الموارد المتوقعة المقترح زيادة قدرها ٠٩٢,٤ ١مليون دولار، أو ٣١,٧ في المائة، مقارنة بالتقديرات البالغة ٤٤٨,٩ ٣ مليون دولار للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وفي ما يتعلق بالفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، فإن مجموع الموارد العادية المتوقعة يبلغ ٩٧٣,٨ ١ مليون دولار، وهو مبلغ يتضمن نقصانا قدره ٦٦,٧ مليون دولار، أو ٣,٣ في المائة، مقارنة بمبلغ ٠٤٠,٥ ٢ مليون دولار في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وتبلغ التوقعات بالنسبة للموارد الأخرى ما مقداره ٥٦٧,٦ ٢ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ١٥٩,٢ ١ مليون دولار، أو بنسبة ٨٢،٣ في المائة، مقارنة بمبلغ ٤٠٨,٤ ١ مليون دولار في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣.

٧ - وتقدر الإيرادات المتأتية من الموارد العادية، ومعظمها مساهمات، بمبلغ ٩٦٤,٦ ١ مليون دولار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ويتضمن نقصانا قدره ٢٤,٢ مليون دولار، أو ١,٢ في المائة مقارنة بمبلغ ٩٨٨,٨ ١ مليون دولار للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وتقدر الإيرادات من الموارد الأخرى بمبلغ ٣٨٢,٢ ٢ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ٢٥٢,٢ ١ مليون دولار، أو بنسبة ١١٠,٨ في المائة، مقارنة بمبلغ ١٣٠,٠ ١ مليون دولار في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وفي ما يتعلق باستخدام الموارد، فإن مجموع الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ يبلغ ٢٣٥,٣ ٤ مليون دولار، منه مبلغ ٧٢٠,٥ ٣ مليون دولار سيستخدم للأنشطة الإنمائية، وسيستخدم مبلغ ٨,٦ ملايين دولار لتنسيق الأنشطة الإنمائية ومبلغ ٥٠٦,٢ مليون دولار للأنشطة الإدارية. أما عنصر الميزانية المؤسسية، الذي يشمل الأنشطة المتعلقة بفعالية التنمية، وتنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة والأنشطة الإدارية، فمقترح بمقدار ٦٦٤,١ مليون دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الصندوق سيخصص نسبة ٨٧,٨ في المائة من موارده المتاحة للأنشطة الإنمائية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، مقارنة بنسبة ٨٥,٤ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. **واللجنة، إذ تشير إلى تعليقاتها السابقة (انظر DP/FPA/2009/11، الفقرة ٧ و DP/FPA/2012/2، الفقرة ١٠)، ترحب بالاتجاه الإيجابي المتمثل في إتاحة حصة متزايدة من مجموع الموارد لتنفيذ البرامج.**

٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن حصة الموارد الأخرى، كنسبة مئوية من مجموع الموارد المتاحة للصندوق، قد ازداد من ٤٠,٨ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ إلى ٥٦,٥ في المائة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وأبلغت اللجنة أن الصندوق، في حين يقيّم التكامل الذي توفره الموارد الأخرى لعمله، لا يزال يدعو إلى زيادة الموارد العادية، إذ أن هذه الموارد غير المخصصة تتيح مرونة في العمل وتمكّن من تحقيق استجابة فعالة للاحتياجات الإنمائية للبلدان.

٩ - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن حالات عدم اليقين التي تكتنف نطاق التخطيط على المدى الطويل (٢٠١٤-٢٠١٧) سوف تعالج من خلال مختلف الأدوات والآليات القائمة. وأبلغت اللجنة كذلك أن الصندوق يرصد مخصصات للوحدات التابعة له في الميزانية السنوية العامة، في حدود اعتمادات الميزانية، من أجل مواءمة تلك المخصصات مع توقعات الإيرادات والموارد المتاحة في ذلك الوقت، وأن استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة سيتيح الفرصة لتقييم مدى ملاءمة افتراضات الميزانية ليتم تعديلها إذا لزم الأمر.

١٠ - وفي هذا الصدد، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن الصندوق يرصد باستمرار الإيرادات الفعلية المقبوضة ليتسنى له المبادرة في إدارة المخاطر المتصلة بالأمر. علاوة على ذلك، يحتفظ الصندوق باحتياطي تشغيلي، وفقا للنظام المالي والقواعد المالية (اللائحة ١٥-٢)، لتغطية أوجه النقص في التدفقات النقدية على المدى القريب. وأُبلغت اللجنة أن القصد من الاحتياطي التشغيلي هو أن يغطي التقلبات الناجمة عن انخفاض الموارد أو حالات النقص في الموارد، والتدفقات النقدية غير المنتظمة، والزيادات في التكاليف الفعلية مقارنة بتقديرات التخطيط والتقلبات في الإنجاز والحالات الطارئة الأخرى. **واللجنة تشجع الصندوق على مواصلة الاستناد إلى الممارسات الإدارية المالية السليمة للتقليل إلى أدنى حد من تعطيل أنشطة التنمية المزمعة.**

١١ - ويشار في التقرير إلى أن استعراض الميزانية المتكاملة، تمشيا مع مقرر المجلس التنفيذي ٢٠١٢/٢٧، سيتم مع استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية (DP/FPA/2013/14، الفقرة ٥). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن البند ١١-١٠ من النظام المالي والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ينص على أن يقوم المدير التنفيذي بإعداد مقترحات تكميلية لتعديل الميزانية المؤسسية في شكل يتفق مع الميزانية المؤسسية المعتمدة، وبتقديم تلك المقترحات إلى المجلس التنفيذي، وأن تعرض المقترحات أيضا على اللجنة. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة أن الصندوق يعتزم عرض استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة عن طريق اللجنة الاستشارية، التي ينظر المجلس في تقريرها مع الميزانية المقترحة أو تنقيحها. **وفي ضوء أوجه عدم اليقين المرتبطة بالتوقعات المتصلة بالموارد وافتراضات التكاليف على مدار فترة أربع سنوات، تتطلع اللجنة إلى صدور استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، الذي سيشكل فرصة هامة لتقييم عملية وضع الميزانية المتكاملة وتنفيذها.**

١٢ - إن اللجنة الاستشارية، في حين تسلم بأن الصندوق أدمج نهج الميزنة القائمة على النتائج في ميزانيته المتكاملة، تطلب أن يزودها الصندوق بمعلومات عن وجوه الإنفاق الرئيسية الواردة تحت بند الموارد المتعلقة بالوظائف والموارد غير المتعلقة بالوظائف، بوصفها معلومات تكميلية، لتيسير نظرها في الجزء المؤسسي من الميزانية المتكاملة للصندوق وتحليله في المستقبل.

ثالثا - الجزء المؤسسي من الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

١٣ - يبلغ حجم الجزء المؤسسي من الميزانية المتكاملة ما مقداره ٦٦٤،١ مليون دولار في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، مقارنة بمبلغ ٥٨٧،٤ مليون دولار في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، ويشمل ١٥,٧ في المائة من مجموع الموارد التي ستستخدم في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، مقارنة بنسبة ١٨,٢ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وتعزى الزيادة البالغة ٧٦,٧ مليون دولار، أي ما نسبته ١٣,١ في المائة، عن الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، في الجزء المؤسسي من الميزانية المتكاملة، إلى الأثر الصافي لحدوث تغييرات في الحجم، بما في ذلك مبادرات واستثمارات مؤسسية، وزيادات غير تقديرية في التكاليف؛ وكفاءة ووفورات (DP/FPA/2013/14، الفقرة ٨٧)، وترد موجزة في الجدول ٤ من التقرير. والجزء المتكامل للميزانية المؤسسية مقترح لتمويل ما مجموعه ١ ٠٠٩ وظائف في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، مقابل ٩٩٧ وظيفة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وقد أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أن ٧٤٢ وظيفة من الوظائف المقترحة ستكون في الميدان وستكون ٢٦٧ وظيفة في المقر. أما التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، فترد في الفقرة ١٠٠ من التقرير.

استرداد التكاليف

١٤ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن معدل استرداد التكاليف لدى الصندوق جرت مواءمته في عام ٢٠٠٥ مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف ليكون ٧ في المائة بالنسبة إلى المشاريع الممولة من الجهات المانحة و ٥ في المائة بالنسبة إلى المشاريع الممولة من البلد المستفيد من البرنامج القطري (انظر DP/FPA/2012/2، الفقرة ١٨). وكانت اللجنة قد أُبلغت، أثناء نظرها في الميزانية المؤسسية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، أن المعدلات والمنهجية الحالية ستُستعرض مرة أخرى في عام ٢٠١٣ بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف في سياق الميزانية المتكاملة الجديدة لعام ٢٠١٤. وتلاحظ اللجنة أن الميزانية المتكاملة المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ تستند إلى منهجية جديدة لحساب استرداد التكاليف وإلى معدل أساسي جديد أعلى قدره ٨ في المائة، ومعدل تفضيلي قدره ٥ في المائة

لأغراض مساهمة الحكومة في تقاسم التكاليف. وتقدر الإيرادات من استرداد التكاليف في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ بمبلغ ١٦٦,٧ مليون دولار، مقارنة بمبلغ ٨٥,٦ مليون دولار في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، أي بزيادة قدرها ٨١,١ مليون دولار، أو ما نسبته ٩٤,٧ في المائة (DP/FPA/2013/14، الفقرة ٣٤). **وتلاحظ اللجنة الاستشارية التقدم المحرز في مواءمة منهجية استرداد التكاليف، وترحب بزيادة نسبة الجزء المؤسسي من الميزانية المؤسسية المتكامل الممول من الإيرادات الآتية من استرداد التكاليف في الصندوق. وتنتظر اللجنة مواصلة استكمال المعلومات بشأن هذه المسألة في سياق استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة في عام ٢٠١٥.**

١٥ - **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يوافق المجلس التنفيذي على الجزء المؤسسي المقترح من الميزانية المتكاملة للصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.**

رابعا - مسائل أخرى

السياسات المتعلقة بمعدات ومركبات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١٦ - طلبت اللجنة الاستشارية معلومات عن سياسات الصندوق المتعلقة بتوزيع معدات ومركبات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة إلى الموظفين. وأُبلغت اللجنة أنه يحق لجميع الموظفين، في إطار الميزانية المتكاملة المقترحة، أن يخصص حاسوب لكل واحد منهم. غير أن الصندوق لما كان يخصص جهازا واحدا لكل موظف، فلا يحق للموظف الحصول على حاسوب مكتبي وآخر محمول في نفس الوقت. ويجوز للموظف الذي يستخدم حاسوبا مكتبيا أن يستخدم حاسوبا محمولا مشتركا أثناء السفر أو للاستخدام المنزلي العرضي. وأبلغت اللجنة أيضا أن عمليات الشراء المتعلقة بمعظم معدات تكنولوجيا المعلومات تتبع دورة إحلال مدتها أربع سنوات. وأُبلغت اللجنة أن شراء حاسوب مكتبي أو محمول من الأسواق المحلية، استنادا إلى السياسة الحالية المتمثلة في السماح بتكلفة إضافية بنسبة ٥٠ في المائة على الأسعار في المقر، أمر يلقى التشجيع ما دامت التكلفة لا تتجاوز حدا أقصى قدره ١ ٣٠٠ دولار للحاسوب المكتبي أو ٢ ٢٠٠ دولار للحاسوب المحمول، وإذا كانت التكاليف المحلية تتجاوز هذين المبلغين، فيوصى بأن يتم الشراء عن طريق المقر.

١٧ - وفي ما يتعلق بالمركبات، أُبلغت اللجنة الاستشارية أنه يحق لكل مكتب ميداني تابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، لديه ممثل للأمين العام، الحق في مركبة للممثل. ولا يجوز أن تستبدل مركبات ممثلي الأمين العام إلا إذا تجاوز استعمالها ١٠٠ ٠٠٠ ميل (١٦٠ ٠٠٠ كيلومتر) أو فترة خمس سنوات، وهو ما يدرج بوصفه جزءا من تقديرات الميزانية المؤسسية.

وأبلغت اللجنة كذلك بأن هناك مبلغا أقصى مسموحا به لشراء مركبات ممثلي الأمين العام. وفي ما يتعلق بالمركبات المستخدمة لأغراض البرامج، فإن الاحتياجات في هذا الأمر يتولى تقديرها مكتب إقليمي على أساس حجم البرنامج، وعدد الموظفين الميدانيين، وعدد المشاريع وتوزيعها الجغرافي، ومدى توافر سيارات الأمم المتحدة وسيارات الأجرة، والخصائص الجغرافية لخدمات النقل العام ونوعيتها في منطقة مركز العمل، ومدى توافر أموال البرنامج. وأُبلغت اللجنة أيضا أن طلبات المركبات المصفحة تحال إلى مكتب الأمن التابع للصندوق، للموافقة والتخليص، وفقا للمعايير الأمنية التشغيلية الدنيا.

١٨ - **توصي اللجنة الاستشارية بأن يقوم المجلس التنفيذي باستكشاف أوجه الكفاءة في شراء معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمركبات، بطرق منها إنشاء عقود إطارية مع الموردين. وتطلب اللجنة كذلك إلى الصندوق أن يزودها بمعلومات مستكملة في ما يتعلق بالسياسات التي تنظم المشتريات، وبتوزيع بيانات معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمركبات باعتبارها معلومات تكميلية للميزانية المتكاملة في سياق استعراض منتصف المدة الذي سيجري في عام ٢٠١٥.**